ينعت الجميع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدنيا والصغر والدراهم البيض انتهى على
على انه لا يصح جعل اللام هنا بمعنى مجموع افراد الطلاق لان مجموع افراد الطلاق اكثر من
الثلاث ع الا بحمل اللام الا ان يراد مجموع افراد الطلاق في عقد واحد قوله فعلى العهدية
يقع الثلاث لينفي اذا علم العهدية مراد الشاعر يقع الثلاث فاندفع قول ابن الصايغ بما ل
له اهذا الكلام من يتعقب على هذين الامامين ابن قاعدة الشرع اذا احتمل اللفظ وقوع
الواحدة فانما تقع الواحدة انتهى كلامه ووجه اندفاعه ان تلك القاعدة اذا لم يعلم ان
المراد الثلاث والحق ان كلام المصنف انما هو بالنظر الى ما يقتضيه معنى اللفظ مع قطع
النظر عن نية او قاعدة شرعية كما يفصح عنه قوله اخرا هذا ما يقتضيه معنى مع
قطع النظر عن شي اخر قوله واما النصب فلانه محتمل لان يكون على المفعول المطلق وحينئذ
يقتضي وقوع الثلاث لقائل يقول انما يقتضي كونه مفعولا مطلقا وقوع الثلاث اذا كان
مفعولا مطلقا للطلاق الاول او الطلاق الثاني واللام للعهد واما اذا كان مفعولا مطلقا
للطلاق الثاني وجعل اللام للجنس فلا يقتضي ذلك قوله ولان يكون حالا من الضمير المستتر
في عزيمة وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث في الشرح فيه نظر لان الكلام يحتمل لوقوع
الثلاث على تقدير العهد ايضا بان يحمل للعهد الذكري واقول قد سبقه الى ذلك ابن
الصايغ وجوابه ان المصنف لم يلزم الواحدة على تقدير الحال من الضمير في عزيمة
وانما نفى لزوم الثلاث وهو يصدق باحتمال الثلاث وذلك على تقدير ان يكون اللام
للعهد وباحتمال الواحد وذلك على تقدير ان لا يكون له قوله فانما يقع ما نواه هذا
جواب سوال نشا من قوله ان الصواب ان كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع
الواحدة وذلك السوال هو فما يقع من الطلاق حينئذ فاجاب بانه انما يقع ما نواه قوله
وخرجوا على ذلك فان الجنة هي الماوى وذلك ان هذه الجملة خبر من خاف مقام ربه فلو لم
يكن ال في الماوى نايبة عن الضمير لخلت الجملة الواقعة خبرا عن عايد على المبتدا قوله ومررت
برجل حسن الوجه وضرب زيد الرجل الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن
اما قيام ال مقام الضمير في الوجه اذا رفع فلانها لو لم تقم مقامه لزم خلو الصفة
من عايد على موصوفها لا يقال في الصفة ضمير مستتر لانا نقول لو كان فيها ضمير مستتر
لكان مرفوعا بها والوجه مرفوع ايضا فتكون الصفة رافعة لاسمين من جهة واحدة كعاصم
وذلك لا يجوز في الفعل فكيف في المشبه به واما عدم قيام ال مقام الضمير في الوجه اذا
جر او نصب فلانه لا ضرورة اذ ذاك الى جعل اللام نايبة عن الضمير لان في الصفة
حينئذ ضميرا مرفوعا بها عايدا على موصوفها واما قيام ال مقام الضمير في الظهر والبطن
اذا رفعا فلانهما في الاصل بدل بعض اجريا مجرى التاكيد بكل اذ المعنى ضرب زيد
جميعه وبدل البعض والتاكيد بكل لا بد في كل منهما من عايد على المتبوع واما عدم قيام ال
مقام الضمير في الظهر والبطن اذا لم يرفعا في هذا التركيب فلانهما يكونان حينئذ منصوبين
على الظرفية والظرف لا يفتقر فيه الى عايد فلا ضرورة الى جعل اللام فيهما نايبة عن
الضمير قوله وقال الزمخشري في وعلم ادم الاسما كلها عبارة الزمخشري اي اسما المسميات

فحرف

٢٩

المضاف اليه لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر الاسما لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض منه اللام
كقوله تعالى واشتعل الراس شيبا انتهى قال التفتازاني في حاشيته انما احتاج الى اعتبار هذا
الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه انبيوني باسما هولا ان كنتم صادقين ولم يجعل
المحذوف مضافا اي مسميات الاسما لينتظم تعليق الانبا بالاسما فيما ذكر بعد التعليم قال وقد تعين
ان تكون ال نايبة عن المضاف اليه في قوله تعالى فان الجحيم هي الماوى فوجب ان يحمل كلامه هنا
على ان الاصل اسما المسميات وان الاسما اريد بها اسما معروفة معهودة فاتى بالتعريف اللامي
فاما مقام التعريف الاضافي وليست اللام عوضا من المضاف اليه لو تعاقبن كلامه انتهى اماما للفتح والتخفيف
~~قال التفتازاني~~ قوله او بحذف الالف مع ترك الابدال بحذف بالمثناة الفوقية في اوله عطفا
على يبدل او اراد بالابدال ابدال الهمزة ها او عينا وهذا الوجه يصير به في اما الاستفتاحية
ستة اوجه الهمزة في اوله مع ثبوت الالف في اخره او حذفها وابدال الهمزة ها او
عينا مع ثبوت الالف او حذفها قوله اخفا اذ جيرتنا استقلوا هذا صدر بيت عجزه فبيننا
وبينهم فرق اي متفرقة والجيرة جمع جار واستقلوا ارتحلوا الى الحوا ابن مغرم بك هايم هذا
صدر بيت عجزه وانك لا اجل هواك ولا حزن ويقع في بعض النسخ هذا البيت بتمامه والمغرم
اسم مفعول من اغرم فلان بكذا اذا اولع ولزمه والغرام الشر الدايم والعذاب كذا في الصحاح
والهايم اسم فاعل من هام على وجهه هيما وهيمانا ذهب من العشق او غيره قوله وتقرير عي
ذلك ان الهمزة الاستفهام التقريري مثلها في الم والاولان ما نا فيه في الشرح قد ذكر مثل
ذلك ابن ام قاسم لكن هذا التقرير يثبت معنى الطلب المستفاد من العرض واقول لا نسلم ثبوت
معنى الطلب من هذه الالفاظ عند جعل الهمزة للتقرير وما للنفي لان المراد التقرير بما بعد النفي
وتقرير الشخص بان فعل فعلا لم يفعله بعد حمله على ان يفعل ذلك الفعل حتى لا يكون كاذبا
في اقراره والحمل على الفعل هو معنى الطلب وفي المطول ما يوافق ما قاله المصنف مع زيادة
وهو واما العرض فمولد من الاستفهام اي ليس بابا على حدة فالهمزة فيه همزة الاستفهام
دخلت على النفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام
عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه هي
في التحقيق همزة الانكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات وفيه ايضا ومن
مجي الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات
وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما بعد النفي لا بالنفي وهكذا الم نشرح لك
صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها
للتقرير وكلاهما حسن انتهى قوله ما يرى الدهر قد اباد معدا اخره باد اهلك ومعد هو
معد بن عدنان ابو العرب السراة بفتح السين السادات وفي الصحاح وجمع السري
سراة وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة وفي القاموس انه اسم جمع اما بالفتح والتشديد
راد رحلا الى اخره عارضت ارتعت وليضحي يبرز للشمس وهو بفتح الحا المهملة وفي الماضي
بكسرها وفتحها ويخصر بالخا المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد
اذا المه البرد في اطرافه قوله وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد قال الرضي اعلم ان

اما

Copyright … University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)